**تقرير حول تقييم اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي**

**لجهة التبادل التجاري للمنتجات الصناعية**

**ايلول 2016**

الفهرس

[المقدمة…………………………………………………………………………………………………………………………………………….. 2](#_Toc464115630)

[1. الوضع الاقتصادي في لبنان 2](#_Toc464115631)

[2. التبادل التجاري بين لبنان والإتحاد الأوروبي 2003-2015 4](#_Toc464115632)

[1.2. الميزان التجاري…………………………………………………………………………………………………………………………… 4](#_Toc464115633)

[2.2 اهم المنتجات المستوردة من الاتحاد الاوروبي خلال الفترة الممتدة من العام 2002 الى العام 2015 وتأثير تنفيذ الاتفاقية عليها......................................................................................................................................... 6](#_Toc464115634)

[3. العوائق الاساسية التي تواجه الصادرات الصناعية اللبنانية الى دول الإتحاد الأوروبي 10](#_Toc464115635)

[1.3. القطاعات الصناعية الواعدة الممكن دخول منتجاتها أو زيادة صادراتها الى دول الإتحاد الأوروبي .........................10](#_Toc464115636)

[1.1.3. قطاع الأدوية 10](#_Toc464115637)

[2.1.3. قطاع الصناعات الغذائية 11](#_Toc464115638)

[3.1.3. قطاع الألبان والأجبان 12](#_Toc464115639)

[4.1.3. قطاع اللحوم: 13](#_Toc464115640)

[5.1.3. قطاع المكسرات : 13](#_Toc464115641)

[6.1.3. قطاع الألبسة والأحذية 14](#_Toc464115642)

[4. دعم المؤسسات والمشاريع 15](#_Toc464115643)

[خلاصة....................................................................................................................................16](#_Toc464115644)

**تقرير حول تقييم اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي**

**لجهة التبادل التجاري للمنتجات الصناعية**

المقدمة

بمبادرة من وزير الصناعة الدكتور حسين الحاج حسن ترأس اجتماعات عمل خصّصت لتقييم إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي٬ لجهة التبادل التجاري بين لبنان ودول الإتحاد الأوروبي وحجم هذا التبادل والاسباب التي آلت الى عدم استفادة لبنان من الاتفاقية والقطاعات التي يرغب لبنان بتصديرها أو زيادة صادراتها الى أوروبا.

شارك في هذه الإجتماعات إضافة الى المدير العام للوزارة السيد داني جدعون ومستشارالوزير السيد محمد الخنسا٬ ممثلون عن كل من: وزارة الصناعة، وزارة الاقتصاد والتجارة، المجلس الاعلى للجمارك، معهد البحوث الصناعية، مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية، اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان، جمعية الصناعيين اللبنانيين، نقابة أصحاب الصناعات الغذائية، مجلس منتجي الحليب ومصنعي الألبان والأجبان ونقابة مصنعي الأدوية. وقد تمحورت النقاشات حول نتائج تطبيق الاتفاقية منذ توقيعها وكيفية تمكين لبنان من زيادة صادراته والحد من ارتفاع وارداته بهدف تخفيض العجز في الميزان التجاري.

 نوقشت التداعيات الاقتصادية والنتائج الاحصائية للحركة التجارية للسلع الصناعية في ظل تطبيق اتفاقية الشراكة بين لبنان والاتحاد الاوروبي وتبيّن بشكل واضح عدم استفادة لبنان من الدخول الى الأسواق الأوروبية ٬ وذلك لأسباب عديدة، منها العوائق التقنية والفنية والإدارية التي تواجه الصادرات اللبنانية وتعيق دخولها الى دول الإتحاد الأوروبي. كما أنه ومن الواضح أن الأسواق اللبنانية قد تضررت من السياسات الإنفتاحية التي ادت الى زيادة كبيرة من الواردات.

 عند توقيع اتفاقية الشراكة، أطلقت وعود وآمال كثيرة، أهمّها أن هذه الاتفاقية ستتيح أمام المصدّرين اللبنانيين فرصة الدخول إلى أسواق أصبحت اليوم تستوعب أكثر من 500 مليون مستهلك ، اما اليوم وفي ظل العجز المتنامي في الميزان التجاري بين لبنان ودول الاتحاد، فلا بد من مراجعة دقيقة للأسباب التي ادت الى عكس التوقعات.

من هنا توجّب التحرّك على عدة اصعدة، منها مطالبة الإتحاد الأوروبي تحمل مسؤولياته من خلال اعتماد اجراءات تسهل حركة التبادل التجاري عبرإزالة العوائق التقنية وغير التقنية التي تسمح بزيادة حجم صادرات لبنان الى اوروبا٬ الذي بدوره يؤدي الى زيادة نسبة النمو في الإقتصاد اللبناني.

إنطلق هذا التقرير من جميع المعطيات والآراء والأبحاث والدراسات التي تقدم بها المجتمعون وناقشوها وتوصلوا في النهاية الى اقتراحات تم تبنيها.

# الوضع الاقتصادي في لبنان

شهد الاقتصاد اللبناني خلال الاعوام الخمسة الاخيرة صعوبات عديدة عكستها مؤشرات اقتصادية سلبية على مختلف المستويات. فتبعاً لأحدث التقديرات العائدة لإدارة الاحصاء المركزي والبنك الدولي، 27% من اللبنانيين هم في عداد الفقراء ما يعني أن حوالي مليون شخص لديهم مستوى استهلاك أدنى من خط الفقر السنوي (2011-2012). وتتصدر البطالة حالياً قائمة المشاكل التي يعانيها المجتمع اللبناني، حيث اشارت وزارة العمل الى ان نسبة البطالة في لبنان وصلت الى 25% في نهاية العام 2015، تحتل نسبة الشباب والشابات 66% منها فيما تبلغ نسبة المهاجرين الشباب 44% من اجمالي عدد المهاجرين.

بلغ حجم الناتج المحلي 51.1 مليار دولار في العام 2015، مع فاتورة استيراد بقيمة 18 مليار دولار وصادرات لا تتعدى الـ 3 مليارات دولار. كما بلغ الدين العام خلال شهر حزيران 2016 حوالي 72 مليار دولار.

تراجع معدل النمو الحقيقي الى حوالي 1% خلال العام 2015 مقابل 2% في العام 2014 و3% في العام 2013 و 9% في العام 2009.

منذ بدء الأزمة السورية عام 2011 توافد السوريون الى لبنان ودول الجوار بشكل كبير٬ حتى تزايدت اعدادهم تباعاً لتصل سنة 2016 الى ما يقارب المليون ونصف مليون نازح (UNHCR) اي ما يعادل اكثر من 30% من عدد السكان الاصلي، يضاف اليهم اكثر من 500 الف لاجئ فلسطيني وعراقي وجنسيات مختلفة. هذا الرقم الضخم وضع لبنان امام تداعيات خطرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي والتعليمي وحتى الأمني. وضع النزوح السوري ضغوطاً ضخمة على البنى التحتية اللبنانية التي تعاني أصلاً من مشاكل كثيرة من حيث القدرة الإستيعابية ( الكهرباء والماء والصرف الصحي والنقل وجمع النفايات والمدارس والإيجارات والمستشفيات .... ). وساهم بتضخيم مشكلة البطالة التي يعاني منها اللبنانيين والتي ارتفعت نسبتها الى 35 % بين الشباب اللبناني.

كما زاحمت اليد العاملة السورية النازحة اليد العاملة اللبنانية في العديد من المجالات والقطاعات 0 حيث يمارس عدد من النازحين السوريين بطريقة غير شرعية وببدل أقل ومن دون دفع اية ضرائب ورسوم، مهن عديدة ولاسيما في القطاع الصناعي، الامر الذي يهدد عدد كبير من العمال اللبنانيين بالتسريح والعديد من المصانع بالاقفال.

ان لبنان يحتاج سنوياً الى مايقارب 23000 فرصة عمل جديدة، والسوق المحلي لا يوفر الا 3800 فرصة عمل تقريباً، وقد جاء النزوح السوري ليزيد الوضع سوءاً بسبب المنافسة القاسية مع العمال اللبنانيين. والجدير بالذكر ان اكثر من 200 الف لبناني فقدوا وظائفهم منذ سنة 2011 حتى سنة 2016.

قدرت المؤسسات الدولية كلفة تغطية حاجات اللاجئين لسنة 2015 بما يعادل 1.87 مليار دولار ولم تتجاوز المساعدات التي قدمتها الدول المانحة نسبة 40% من قيمة الحاجات الأساسية المقدرة. وفي عام 2016 قدرت الحاجات بما يعادل 2.6 مليار دولار سنوياً ولم يحصل لبنان على المساعدة الوافية وخصوصاً بعد مشاركته في مؤتمر المانحين في الرابع من شباط في لندن.

وفي ظل تداعيات الأزمة السورية التي يرزح لبنان تحتها وتهدد بإغراق إقتصاده والتي تكبد لبنان بسببها خسائر ضخمة تقدر بما يقارب 13.1 مليار دولار ( البنك الدولي 2016 ) ، وبما أن هذه الأزمة وغيرها التي تعاقبت على لبنان غيّرت في المعطيات والوقائع الإقتصادية كما الاجتماعية والانتاجية والتنموية والسياسية وغيرها التي كانت قائمة آنذاك، فالمخيمات المخصصة للاجئين تستخدم الموارد المائية والكهربائية اضافة الى الخدمات المجتمعية المختلفة (طرقات، اراضي، صرف صحي، استشفاء، تعليم، محافظة على الأمن ...) بشكل مجاني في حين أن اللبناني يعاني من سوء وتردي خدمة هذين القطاعين نظراً للضغط والاستعمال الكثيف الناتج عن هذا الوضع القاتم في لبنان، دون ان ننسى تزايد حجم النفايات وكل التأثيرات السلبية من اجتماعية واقتصادية وامنية وخلافها.

القطاعان الزراعي والصناعي يواجهان تراجعاً ملحوظاً بسبب انعكاسات الحرب الأهلية في سورية حيث ان اقفال الحدود بين سورية والدول المجاورة ادى الى انخفاض تصدير المنتجات الزراعية والصناعية الى دول الجوار وخصوصاً العربية منها حيث تعتبر الحدود اللبنانية السورية الشريان الرئيسي للتصدير البري. جراء ذلك انخفضت الصادرات الزراعية بنسبة 11.4% في العام 2015 مقارنة بالعام 2014 وعلى غرار القطاع الزراعي، انخفضت الصادرات الصناعية اللبنانية بنسبة 5.1% خلال العام 2013 مقارنةً مع الفترة ذاتها من العام 2012، 6.9% في العام 2014 مقارنة مع العام 2013 و6.5% في العام 2015 مقارنة مع العام 2014، وبالتالي سجلت هذه الصادرات انخفاضاً وقدره 610.9 مليون دولار خلال الفترة الممتدة من العام 2012 الى العام 2015.

 ويعود السبب الرئيسي لهذا الانخفاض الى الصعوبات التي تواجه التصدير البري والتعقيدات التي تواجه التصدير البحري لاسيما لناحية الكلفة والوقت. ومن الجدير ذكره أن عدد القروض المدعومة من مؤسسة كفالات والممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما العاملة في القطاعيين الزراعي والصناعي تراجعت بنسبة 19.2% في العام 2015. كما تراجعت قيمة هذه القروض بنسبة 14.8% في العام المذكور مما يشير الى التراجع في الانفاق الاستثماري فيهما.

كما تراجع القطاع السياحي وبقيت وتيرة نموه بطيئة انعكاساً للاوضاع المختلفة على الساحة المحلية.

لمعالجة الوضع الإقتصادي الراهن والمشاكل الطارئة بسب النزوح السوري، يقتضي زيادة حجم الإقتصاد اللبناني عبر زيادة الصادرات مما يؤدي الى خفض نسبة البطالة وتفعيل الدورة الاقتصادية.

**إنه لمن المؤسف والمقلق ان لبنان، اصغر البلدان العربية والشرق اوسطية، يتحمل اثقال اللجوء المتعدد لشعوب المنطقة (فلسطينيين، عراقيين، سوريين...) وهي مسؤولية دولية لا دخل له فيها لتأتي الدول المعنية، تحت ستار دعم صمود لبنان امام الضغط الهائل الذي يتحمله نتيجة النزوح واقفال الحدود والاهتزازات الامنية، ببعض المساعدات الكفيلة بإبقاء النازحين على الارض اللبنانية مع الكلفة العالية لذلك بما يزعزع كيان لبنان واستقراره.**

# التبادل التجاري بين لبنان والإتحاد الأوروبي 2003-2015

## الميزان التجاري

بلغت قيمة الصادرات اللبنانية الى دول الاتحاد الاوروبي حوالي 4.7 مليار دولار أميركي (د.أ.) خلال الفترة الممتدة من العام 2003 الى العام 2015 بينما بلغت قيمة الاستيرادات خلال الفترة ذاتها من هذه الدول حوالي 78.3 مليار د.أ. وبذلك يكون العجز التجاري قد بلغ حوالي 73.6 مليار د.أ. (جدول رقم 1)

ارتفعت قيمة العجز التجاري مع دول الاتحاد الاوروبي من 3.1 مليار د.أ. خلال العام 2003 الى 7.2 مليار د.أ. خلال العام 2015. سُجل العجز الاكبر خلال العام 2014 حيث بلغ حوالي 8.4 مليار د.أ. وقد بلغت قيمة الاستيرادات خلال هذا العام 8.7 مليار د.أ. مقابل 367 مليون د.أ. لقيمة الصادرات. (جدول رقم 1)

بلغ متوسط الاستيراد السنوي من الاتحاد الاوروبي خلال الفترة الممتدة من العام 2003 الى العام 2015 حوالي 6 مليار د.أ. (ما يعادل 1505 د.أ. لكل مواطن لبناني) فيما بلغ متوسط التصدير السنوي خلال الفترة ذاتها حوالي 359.5 مليون د.أ. **(ما يعادل 0.72 د.أ. لكل مواطن اوروبي)** اي ما نسبته 6% من متوسط الاستيراد السنوي وبذلك يكون متوسط العجز السنوي في الميزان التجاري حوالي 5.7 مليار د.أ.

بلغت قيمة الاستيرادات خلال العام 2002 حوالي 3 مليارات د.أ. في حين بلغ معدل الاستيرادات السنوي للفترة الممتدة من العام 2003 الى العام 2015 حوالي 6 مليارات د.أ. اي بارتفاع وقدره 3 مليارات د.أ.

بلغت قيمة الصادرات خلال العام 2002 حوالي 179.4 مليون د.أ. في حين بلغ معدل الصادرات السنوي للفترة الممتدة من العام 2003 الى العام 2015 حوالي 359.5 مليون د.أ. اي بارتفاع وقدره 180.1 مليون د.أ.

بلغ العجز في الميزان التجاري حوالي 2.8 مليار د.أ. خلال العام 2002 في حين بلغ معدل العجز السنوي في الميزان التجاري للفترة الممتدة من العام 2003 الى العام 2015 حوالي 5.7 مليار د.أ. اي بزيادة في العجز التجاري مع الاتحاد الاوروبي وقدرها 2.8 مليار د.أ. (جدول رقم 1)

انخفضت نسبة التغطية من 6% عام 2002 الى 4.5% عام 2015 بعد ان وصلت الى 10.1% عام 2007 اي اننا نستورد 22 ضعف ما نصدر.

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **العام** | **الصادرات** | **الاستيرادات** | **الميزان التجاري** |  |
| **2002** | 179 | 2,993 | -2,813 |   |
| **2003** | 177 | 3,279 | -3,102 | بدء تنفيذ الاتفاقية لجهة الغاء الرسوم على اغلب المنتجات الصناعية اللبنانية |
| **2004** | 185 | 3,940 | -3,756 |   |
| **2005** | 216 | 3,983 | -3,767 |   |
| **2006** | 275 | 3,779 | -3,504 | تعرض لبنان خلال هذا العام لحصار من قبل العدو الاسرائيلي لمدة شهرين الامر الذي اعاق عملية الاستيراد والتصدير. |
| **2007** | 456 | 4,525 | -4,069 |   |
| **2008** | 517 | 5,887 | -5,371 | بدء التخفيض التدريجي للرسوم على المنتجات المستوردة من دول الاتحاد |
| **2009** | 400 | 6,230 | -5,830 |   |
| **2010** | 434 | 6,431 | -5,996 |   |
| **2011** | 505 | 7,276 | -6,771 |   |
| **2012** | 444 | 8,250 | -7,806 |   |
| **2013** | 354 | 8,356 | -8,002 |   |
| **2014** | 367 | 8,750 | -8,383 | القيمة القصوى للعجز في الميزان التجاري تم تسجيلها خلال العام 2014 |
| **2015** | 344 | 7,587 | -7,243 | انخفاض العجز في الميزان التجاري بسبب سعر صرف اليورو واسعار النفط |
| **المجموع** | **4,853** | **81,266** | **-76,413** |  |

**جدول رقم 1. قيمة الصادرات والاستيرادات بحسب القيمة (مليون دولار)**

##  اهم المنتجات المستوردة من الاتحاد الاوروبي خلال الفترة الممتدة من العام 2002 الى العام 2015 وتأثير تنفيذ الاتفاقية عليها

فيما يلي سنورد تفاصيل عن المنتجات الاكثر استيراداً من الاتحاد الاوروبي خلال العام 2002 والتي تشكل 67.2% من قيمة الاستيرادات الاجمالية منه وتأثير تنفيذ الاتفاقية على التبادل التجاري لهذه المنتجات.

**منتجات الصناعات الكيماوية (القسم 6):** إحتلت استيرادات هذا المنتج خلال العام 2002 المرتبة الأولى، إذ بلغت قيمتها 424.7 مليون د.أ. في حين بلغت قيمة الصادرات منه خلال هذا العام 27.4 مليون د.أ. (جدول رقم 2).

بلغ العجز في الميزان التجاري حوالي 397.3 مليون د.أ. خلال العام 2002 في حين بلغ معدل العجز السنوي في الميزان التجاري للفترة الممتدة من العام 2003 الى العام 2015 حوالي 742.9 مليون د.أ. اي بارتفاع وقدره حوالي 345.5 مليون د.أ. وفي التفاصيل فقد بلغ العجز في الميزان التجاري للفصل رقم 30 (منتجات الصيدلة) حوالي 245.6 مليون د.أ. خلال العام 2002 في حين بلغ معدل العجز السنوي في الميزان التجاري للفترة الممتدة من العام 2003 الى العام 2015 لهذا الفصل حوالي 492.5 مليون د.أ. اي بارتفاع في العجز وقدره حوالي 246.9 مليون د.أ. (جدول رقم 2 و3)

**الآلات والاجهزة الكهربائية (القسم 16):** إحتلت استيرادات هذا المنتج خلال العام 2002 المرتبة الثانية، إذ بلغت قيمتها 409.5 مليون د.أ. في حين بلغت قيمة الصادرات منه خلال هذا العام 12.6 مليون د.أ. (جدول رقم 2).

بلغ العجز في الميزان التجاري حوالي 396.9 مليون د.أ. خلال العام 2002 في حين بلغ معدل العجز السنوي في الميزان التجاري للفترة الممتدة من العام 2003 الى العام 2015 حوالي 667.1 مليون د.أ. اي بارتفاع في العجز وقدره حوالي 270.2 مليون د.أ. وفي التفاصيل فقد بلغ العجز في الميزان التجاري للفصل رقم 84 (مفاعلات ومراجل وآلات وأجهزة وأدوات آلية) حوالي 246 مليون د.أ. خلال العام 2002 في حين بلغ معدل العجز السنوي في الميزان التجاري للفترة الممتدة من العام 2003 الى العام 2015 لهذا الفصل حوالي 412.5 مليون د.أ. اي بارتفاع في العجز وقدره حوالي 166.5 مليون د.أ. (جدول رقم 2 و3)

**معدات النقل (القسم 17):** إحتلت استيرادات هذا المنتج خلال العام 2002 المرتبة الثالثة، إذ بلغت قيمتها 354.7 مليون د.أ. في حين بلغت قيمة الصادرات منه خلال هذا العام 1.3 مليون د.أ. (جدول رقم 2).

بلغ العجز في الميزان التجاري حوالي 353.4 مليون د.أ. خلال العام 2002 في حين بلغ معدل العجز السنوي في الميزان التجاري للفترة الممتدة من العام 2003 الى العام 2015 حوالي 664.7 مليون د.أ. اي بارتفاع في العجز وقدره حوالي 311.4 مليون د.أ. وفي التفاصيل فقد بلغ العجز في الميزان التجاري للفصل رقم 87 (عربات سيارة, جرارات, دراجات وعربات أرضية أخر) حوالي 341.1 مليون د.أ. خلال العام 2002 في حين بلغ معدل العجز في الميزان التجاري السنوي للفترة الممتدة من العام 2003 الى العام 2015 لهذا الفصل حوالي 597.3 مليون د.أ. اي بارتفاع في العجز وقدره حوالي 256.2 مليون د.أ. (جدول رقم 2 و3)

**منتجات معدنية (القسم 5):** إحتلت استيرادات هذا المنتج خلال العام 2002 المرتبة الرابعة، إذ بلغت قيمتها 323.9 مليون د.أ. في حين بلغت قيمة الصادرات منه خلال هذا العام 13.9 مليون د.أ. (جدول رقم 2).

بلغ العجز في الميزان التجاري حوالي 310 مليون د.أ. خلال العام 2002 في حين بلغ معدل العجز السنوي في الميزان التجاري للفترة الممتدة من العام 2003 الى العام 2015 حوالي 1710 مليون د.أ. اي بارتفاع في العجز وقدره حوالي 1400 مليون د.أ. وفي التفاصيل فقد بلغ العجز في الميزان التجاري للفصل رقم 27 (وقود معدني, زيوت معدنية ومنتجات تقطيرها) حوالي 309.3 مليون د.أ. خلال العام 2002 في حين بلغ معدل العجز السنوي في الميزان التجاري للفترة الممتدة من العام 2003 الى العام 2015 لهذا الفصل حوالي 1694 مليون د.أ. اي بارتفاع في العجز وقدره حوالي 1384 مليون د.أ. (جدول رقم 2 و3)

**حيوانات ومنتجات حيوانية (القسم 1):** إحتلت استيرادات هذا المنتج خلال العام 2002 المرتبة الخامسة، إذ بلغت قيمتها 263.9 مليون د.أ. في حين بلغت قيمة الصادرات منه خلال هذا العام 2.5 مليون د.أ. (جدول رقم 2).

بلغ العجز في الميزان التجاري حوالي 261.4 مليون د.أ. خلال العام 2002 في حين بلغ معدل العجز السنوي في الميزان التجاري للفترة الممتدة من العام 2003 الى العام 2015 حوالي 293 مليون د.أ. اي بارتفاع في العجز وقدره حوالي 31.6 مليون د.أ. وفي التفاصيل فقد بلغ العجز في الميزان التجاري للفصل رقم 4 (ألبان ومنتجات صناعة الألبان؛ بيض طيور؛ عسل طبيعي؛ منتجات صالحة للأكل من أصل حيواني، غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر) حوالي 128.9 مليون د.أ. خلال العام 2002 في حين بلغ معدل العجز في الميزان التجاري السنوي للفترة الممتدة من العام 2003 الى العام 2015 لهذا الفصل حوالي 167 مليون د.أ. اي بارتفاع في العجز وقدره حوالي 38.1 مليون د.أ. (جدول رقم 2 و3)

**منتجات صناعة الأغذية (القسم 4):** إحتلت استيرادات هذا المنتج خلال العام 2002 المرتبة السادسة، إذ بلغت قيمتها 235.3 مليون د.أ. في حين بلغت قيمة الصادرات منه خلال هذا العام 21.6 مليون د.أ. (جدول رقم 2).

بلغ العجز في الميزان التجاري حوالي 213.7 مليون د.أ. خلال العام 2002 في حين بلغ معدل العجز في الميزان التجاري السنوي للفترة الممتدة من العام 2003 الى العام 2015 حوالي 355.8 مليون د.أ. اي بارتفاع في العجز وقدره حوالي 142.1 مليون د.أ. وفي التفاصيل فقد بلغ العجز في الميزان التجاري للفصل رقم 19 (محضرات حبوب أو دقيق) حوالي 38.4 مليون د.أ. خلال العام 2002 في حين بلغ معدل العجز في الميزان التجاري السنوي للفترة الممتدة من العام 2003 الى العام 2015 لهذا الفصل حوالي 83.4 مليون د.أ. اي بارتفاع في العجز وقدره حوالي 45 مليون د.أ. (جدول رقم 2 و3)

**جدول رقم 2. تأثير تنفيذ الاتفاقية في العام 2003 على التبادل التجاري مع الاتحاد الاوروبي بحسب القسم (مليون دولار)**



**جدول رقم 3. تأثير تنفيذ الاتفاقية في العام 2003 على التبادل التجاري مع الاتحاد الاوروبي بحسب الفصل (مليون دولار)**



# العوائق الاساسية التي تواجه الصادرات الصناعية اللبنانية الى دول الإتحاد الأوروبي

تواجه المنتجات الصناعية اللبنانية عوائق عدة للوصول الى الأسواق الأوروبية معظمها تتمحور حول العوائق غير الجمركية (**تقنية وفنية، إدارية)** التي تحد من انسياب هذه المنتجات بالرغم من تمتعها بالجودة و النوعية

والمواصفات المطلوبة التي تتخذ كذريعة في بعض الاحيان لحماية الصناعات المنتجة في دول الاتحاد الاوروبي. على سبيل المثال ، إن شهادات المطابقة الصادرة عن معهد البحوث الصناعية المعتمد وطنيا وعالمياً (منذ العام 2004 ) وفق المواصفة الدولية ISO 17025. وحاليا يوجد حوالي 356 طريقة فحص معتمدة دولياً موزعة على اربعة عشر مختبراً في قطاعات مختلفة ومختبر للمترولوجيا والمعايرة كما أنه يوجد المركز اللبناني للتلحيم الذي هو هيئة إعتماد في قطاع التلحيم في لبنان.

تجدر الاشارة الى أن معهد البحوث الصناعية عضو في مجموعة المختبرات الأوروبية Eurolab،

عضو في المنظمة الدولية:

ICC (International Association for Cereal Science & Technology)

عضو في المنظمة الدولية:

ICNDT (International Committee For non Destructive testing)

كما أن له شبكة علاقات وشراكة دولية تخوّله تلبية كافة طلبات الصناعيين لزوم التصدير لناحية تقييم وإصدار شهادات المطابقة وشهادات الجودة.

## القطاعات الصناعية الواعدة الممكن دخول منتجاتها أو زيادة صادراتها الى دول الإتحاد الأوروبي

### قطاع الأدوية

#### واقع الحال

بلغت قيمة إستيرادات الأدوية من الإتحاد الأوروبي الى لبنان اكثر من 560 مليون د.أ. عام 2015 ولم تتعد قيمة الصادرات المليون د.أ.(علماً ان التصدير اقتصر فقط على دولتين: قبرص ومالطا).

من مميزات هذا القطاع:

- الطاقة الإنتاجية القادرة.

- التصنيع بإجازة under license لمختبرات عالمية أوروبية (مما يؤكد إلتزامها الجودة المطلوبة في الاتحاد الاوروبي).

إن مصانع الأدوية اللبنانية حائزة على شهادة GMP من وزارة الصحة العامة وشهادة ال ISO وشهادات أخرى من جهات أوروبية، وإن هذه المصانع مجهزة بأحدث الآلات والتقنيات وأغلبها من مصادر أوروبية، ويتعاطى مع هذه الآلات صيادلة وكيميائيين ومهندسين وتقنيين تلقوا دراستهم في جامعات لبنانية تتّبع النظام الأوروبي والعديد منهم أجرى دراسات عليا في جامعات أوروبية.

#### عوائق التصدير

* الأفضلية المطبقّه ضمن دول الاتحاد بحيث يتم التداول بالادوية المصنّعة من قبل دوله.
* وجوب تسجيل المصنع في **دول الاتحاد الاوروبي** قبل تسجيل المنتج مما يؤثر على دخول الأسواق الأوروبية.

#### الخطوات الواجب اتباعها لتسهيل التصدير الى الإتحاد الأوروبي

* تسجيل مصانع الأدوية اللبنانية في الإتحاد الاوروبي من خلال قيام السلطات الصحية الاوروبية بزيارة ميدانية للكشف على مصانع الادوية في لبنان وذلك بهدف:
1. التأكد من مطابقتها للمواصفات الاوروبية.
2. في حال عدم مطابقة المصانع اللبنانية للمواصفات ، مساعدة هذه المصانع ، وفق برامج الاتحاد الاوروبي ، على تطبيق المواصفات الاوروبية (mise à niveau).
3. تصنيف وتسجيل مصانع الادوية اللبنانية في اوروبا وفق مواصفات الاتحاد الاوروبي لتصنيع الدواء (مما سيسمح لهذه المصانع بدخول الأسواق الأوروبية بالإضافة الى تسهيل دخولها الى الاسواق العربية والأفريقية).
* حث الاتحاد الاوروبي على استيراد الادوية المصنعة في لبنان بإجازة (Under License ) لمختبرات اوروبية واعتبارها كمنتجات أوروبية.
* السماح لشركات تصنيع الأدوية اللبنانية بكوتا تصدير منتجاتها الدوائية بقيمة تصل الى 200 مليون د .أ. سنوياً ضمن دول الاتحاد الاوروبي.
* الطلب من الاتحاد الاوروبي ضرورة تشجيع الإستثمار في لبنان ضمن قطاع التصنيع الدوائي واستعمال المصانع اللبنانية ولبنان للتصدير الى المنطقة أولا ، ومن ثم الى دول العالم.
* الطلب من الاتحاد الاوروبي التعاون مع مصانع الادوية في لبنان لشراء أدوية من هذه المصانع للنازحين.
* الطلب من الاتحاد الاوروبي أن يوقع على اتفاقية تعليم مستمر ( continuous development program ) موجه لكافة التقنيين العاملين في مصانع الأدوية اللبنانية ويشمل كافة الامور التقنية المتعلقة بصناعة الادوية.

### قطاع الصناعات الغذائية

#### واقع الحال

 بلغت القيمة الاجمالية للإستيرادات من منتجات صناعة الأغذية خلال الفترة الممتدة من العام 2003 الى العام 2015 ما قيمته 5.3 مليار د.أ. في حين بلغت قيمة الصادرات الاجمالية منها 638.5 مليون د.أ. إن المصانع التي تصدر الى الإتحاد الأوروبي لا تتعدى نسبة 50 % من طاقتها الانتاجية وذلك ضمن الاستثمارات المتوفرة حالياً.

#### عوائق التصدير

* قواعد المنشأ.
* تعدد المراجع في الاتحاد الاوروبي المخوله اعطاء شهادة جوده ومطابقه.
* عدم توحيد المستندات المطلوبة للتصدير (مثلا اسبانيا تطلب لكل منتج Technical Data Sheet).

#### الخطوات الواجب اتباعها لتسهيل التصدير الى الإتحاد الأوروبي

* إعتماد قاعدة المنشأ البسيطة على القيمة المضافة بنسبة 12.8% ( أسوة بتعامل دول الاتحاد الاوروبي مع دول أخرى).
* تسهيل ادخال المنتجات اللبنانية الى الاتحاد الاوروبي خاصة الحائزة منها على شهادات مطابقة من هيئات تقييم مطابقة معتمدة وطنيا وعالميا.
* تسهيل ادخال منتجات البضائع اللبنانية الحائزة على شهادات الجودة ISO 22000.
* العمل على توحيد المستندات والمعايير المطلوبة خاصة وان المواصفات اللبنانية بغالبيتها ذات مرجعية اوروبية وحسب مواصفات CODEX ALIMENTARIUS.

### قطاع الألبان والأجبان

#### واقع الحال

يبين واقع قطاع الألبان والأجبان أهمية هذا القطاع في لبنان لاسيما وأن الإستهلاك السنوي الفردي في لبنان هو ضمن المعدل العالمي. إن الكمية المستوردة والمنتجة محلياً من الحليب ومشتقاته بلغت 800 مليون د.أ أما صادرات الحليب ومشتقاته بالمطلق فقد بلغت 9 مليون د.أ. خلال العام 2015.

بلغت قيمة إستيرادات الألبان والأجبان ومشتقاتهما من الإتحاد الأوروبي الى لبنان 223 مليون د.أ. عام 2015 في حين بلغت قيمة الصادرات 244 الف د.أ.

يعد هذا القطاع ناشطاً وبالأخص في ما يتعلق بمنتجات الأجبان البيضاء والطازجة (cottage cheese ) لكن هذه المنتجات تتعرض للمنافسة بسبب إستيراد الحليب السائل والمركز وبودرة الحليب من عدة بلدان بما فيها بلدان الإتحاد الأوروبي. وتواجه حركة الصادرات الى الإتحاد الأوروبي عوائق عديدة تقنية وفنية. وهنا تجدر الاشارة الى أن الاصناف المنتجة محليا لا يتم انتاجها في دول الاتحاد الاوروبي.

#### عوائق التصدير

حماية قطاع الالبان والاجبان من قبل دول الاتحاد الاوروبي.

#### الخطوات الواجب اتباعها لتسهيل التصدير الى الإتحاد الأوروبي

* تشجيع المؤسسات الصناعية الاوروبية في هذا القطاع على الاعتماد على المصانع اللبنانية في تصنيع منتجاتها تحت علامتها التجارية Private Label او Under License والاستفادة من لبنان لانطلاق منتجاتها الى الاسواق اللبنانية والعربية.
* السماح بتصدير منتجات هذا القطاع وخصوصا المنتجات التي لا يوجد لها مثيل في أوروبا عبر الآلية التالية:
	+ تحدد وزارة الصناعة المصانع المؤهلة للتصدير الى دول الاتحاد الاوروبي.
	+ تقوم وزارة الاقتصاد والتجارة بمراسلة المفوضية الاوروبية تفيدها بقائمة هذه المصانع.
	+ زيارة المصانع المحددة في القائمة المرسلة عند الحاجة للاطلاع على أوضاعها وآليات انتاجها ومنتجاتها.
	+ اعتماد معهد البحوث الصناعية اللبناني و/ أو مختبرات مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية وقبول شهادات المطابقة والفحوصات المطلوبة الصادرة عنها في دول الاتحاد الأوروبي للمنتجات اللبنانية.

### قطاع اللحوم

#### واقع الحال

وجود عدة مصانع حائزة على شهادة الجودة ISO تعنى بإنتاج اللحوم على انواعها من لحوم باردة و لحوم معلبه، علما أن العدد الاكبر من هذه المصانع تستعمل في انتاجها اللحوم المستوردة من دول الاتحاد الاوروبي.

#### عوائق التصدير

حماية قطاع اللحوم من قبل دول الاتحاد الاوروبي.

#### الخطوات الواجب اتباعها لتسهيل التصدير الى الإتحاد الأوروبي

* السماح بتصدير منتجات هذا القطاع وخصوصا المنتجات التي لا يوجد لها مثيل في أوروبا عبر الآلية التالية:
	+ تحدد وزارة الصناعة المصانع المؤهلة للتصدير الى دول الاتحاد الاوروبي.
	+ تقوم وزارة الاقتصاد والتجارة بمراسلة المفوضية الاوروبية تفيدها بقائمة هذه المصانع.
	+ زيارة المصانع المحددة في القائمة المرسلة عند الحاجة للاطلاع على أوضاعها وآليات انتاجها ومنتجاتها.
	+ اعتماد معهد البحوث الصناعية اللبناني و/ أو مختبرات مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية وقبول شهادات المطابقة والفحوصات المطلوبة الصادرة عنها في دول الاتحاد الأوروبي للمنتجات اللبنانية.

### قطاع المكسرات

#### واقع الحال للمكسرات

بلغت قيمة إستيرادات المكسرات من الإتحاد الأوروبي 2.1 مليون د.أ. عام 2015 في حين بلغت قيمة الصادرات 5.3 مليون د.أ.

من مميزات هذا القطاع:

- الطاقة الإنتاجية العالية.

- التصنيع بجودة عالية تستوفي الشروط المطلوبة في الاتحاد الاوروبي.

#### عوائق التصدير للمكسرات

#### فرض رسوم جمركية مرتفعة تصل الى 12.5% على البند الجمركي رقم 200819 (فواكه وثمار وأجزاء أخرى صالحة للأكل من نباتات، محضرة بطريقة أخرى أو محفوظة، وإن أضيف إليها سكر أو مواد تحلية أخر أو كحول، غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر- غيرها، بما فيها المخاليط) مما يفقد القدرة التنافسية للمكسرات اللبنانية والسبب يعود الى ان قاعدة المنشأ المرتبطة بالبند 2008 هي "متحصل عليها بالكامل". ان تطبيق هذه القاعدة يجعل من المستحيل اعتبار المكسرات من منشأ لبناني الامر الذي ينتج عنه عدم اعفاءها من الرسوم الجمركية المفروضة في دول الاتحاد الاوروبي.

#### الخطوات الواجب اتباعها لتسهيل التصدير الى الإتحاد الأوروبي

* إعتماد قاعدة المنشأ البسيطة على القيمة المضافة بنسبة 35% ( أسوة بتعامل دول الاتحاد الاوروبي مع دول أخرى).

### قطاع الألبسة والأحذية

#### واقع الحال

لسنوات طويلة كانت صناعة الالبسة الجاهزة والاحذية من الصناعات اللبنانية الرئيسية وحلّت في المرتبة الثانية بعد الصناعات الغذائية من حيث قيمة الانتاج وعدد المصانع والعمال وقد شهد هذا القطاع تدهوراً مستمراً لاسباب عديده اهمها ارتفاع نسبة استيراد الألبسة الجاهزة الرخيصة.

يمتاز قطاعي الالبسة بسرعته في استقطاب الاستثمارات، لذا من الضروري المحافظة على ما تبقى من مصانع الالبسة والعمل على اعادة تأهيل واحياء هذا القطاع لما له من اهميه على مختلف الاصعدة ومنها قدرته على امتصاص نسبة كبيرة من البطاله المتفشية حاليا والتي هي بازدياد مضطرد دون أن يسفر ذلك عن ايه ملوثات للبيئة.

#### عوائق التصدير

اعتماد الاتحاد الاوروبي على قواعد منشأ لا تمكن الصناعة اللبنانية من اكتساب صفه المنشأ.

#### الخطوات الواجب اتباعها لتسهيل التصدير الى الإتحاد الأوروبي

**قطاع الالبسة:**

* الطلب من الاتحاد الاوروبي معاملة صباغ الأقمشة كمعاملة الطباعة لكي تستفيد من صفة المنشأ.
* بدء العمليات من الاقمشة وليس من الخيوط.
* اعتماد قاعدة المنشأ البسيطة على القيمة المضافة بنسبة 35% لإضفاء صفة المنشأ على الألبسة.

**قطاع الاحذية**

* اعتماد قاعدة المنشأ البسيطة على القيمة المضافة بنسبة 35% لإضفاء صفة المنشأ على الاحذية.

# دعم المؤسسات والمشاريع

* ربط الشركات اللبنانية مع شركات الاتحاد الأوروبي لمنتوجات معينة (Niche Markets) والعمل على انشاء استثمارات مشتركة بهدف مواكبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتطويرها وزيادة قدرتها على التصدير والتنافسية.
* دعم وتغطية كلفة مشاركة المؤسسات اللبنانية في المعارض المنظمة في الاتحاد الأوروبي للمساهمة في تسويق المنتجات اللبنانية وخلق مجالات للتعاون المشترك اللبناني الأوروبي.
* المساعدة في انشاء **النظام الوطني للتتبع الغذائي** (**National Food Traceability System)** وتحسين ادارة قنوات التوزيع (أي الأسواق بالجملة) بالإضافة الى تحسين مناطق صناعة المنتجات الزراعية الغذائية.
* التركيز على **المعايير الاوروبية للتسويق**: القيام بدراسات لتقييم حاجات السوق وتحديد المعايير المطلوبة. طلب المساعدة التقنية من أجل انشاء أجهزة تسويق في لبنان.
* تحسين البيئة الحاضنة للأعمال الاقتصادية، وتطوير البنى التحتية ودعم الابتكار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
* إن المشاريع التي نفذّت بتمويل مشترك مع الإتحاد الأوروبي ساهمت في تحديث وتطوير القطاع الصناعي في لبنان على سبيل المثال Elcim المركز الأوروبي اللبناني للتحديث الصناعي، كما ساهم البعض منها في تحفيز الإبتكار على سبيل المثال مشروع CIT مركز الإبتكار والتكنولوجيا وهناك مشاريع أيضاً ساهمت في وضع الأسس للإنتاجية االنظيفة في لبنان مثل المركز اللبناني للإنتاج الأنظف الذي عمل منذ إنشائه على نشر أساليب الإنتاجية النظيفة في المصانع عبر ترشيد التصنيع وإعادة تدوير ما يمكن تدويره مما أدى إلى وفر ليس بقليل على هذه المصانع مع التخفيف من الأثر البيئي السلبي خلال عملية الإنتاج.
* لذا نطلب إعادة المساهمة في تمويل المشروع الأوروبي اللبناني للتحديث الصناعي Elcim ومركز الإبتكار والتكنولوجيا CIT كما ودعم المركز اللبناني للإنتاج الأنظف المتواجدة كلها في معهد البحوث الصناعية.
* في سياق دعم الاقتصاد اللبناني ليصبح أكثر قدرة على المنافسة، أكثر قوة، وأكثر استعدادا للتصدير وليصبح قادرا على تحقيق النمو المستدام فان الدعم الفني الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي هو أمر حيوي لتطوير البنية التحتية للجودة.
لقد تّم ارساء معظم أسس البنية التحتية للجودة بنجاح في المراحل الثلاث الأولى من برنامج الجودة التي انشئت للتفاعل مع الأسواق العالمية، ولا سيما أسواق الاتحاد الأوروبي. هذه الركائز تهدف إلى زيادة المطابقة للمنتجات اللبنانية، وخاصة الصناعات الغذائية الزراعية، مع المتطلبات والمعايير الدولية للصحة والسلامة والبيئة وهي بالتأكيد غير مكتملة وتحتاج الى المتابعة بجهد كبير ومتقن.

 بناء على الأسس القائمة وقصص النجاح في كل من القطاعين العام والخاص لا سيما في دعم الصناعات الغذائية اللبنانية في المراحل السابقة من برنامج الجودة-QUALEB، فمن الضروري توفير الدعم التقني الذي له تأثير مباشر على استكمال البنية التحتية للجودة في لبنان وتسريع تطبيق اتفاقية الشراكة اللبنانية الأوروبية وإعداد لبنان لاتفاقية تقييم المطابقة وقبول المنتجات الصناعية مع الاتحاد الأوروبي (ACAA).

* ان دور برنامج الجودة- QUALEB في وزارة الاقتصاد والتجارة في هذا المجال قد أثبت بالتأكيد أنه أساسي وفعّال ويجب أن يستمر الدعم المقدّم من الاتحاد الأوروبي له دون أدنى شك.لذلك نطلب الحصول على الدعم الفني من الاتحاد الأوروبي لتعزيز البنية التحتية للجودة في لبنان.

خلاصة

**الهدف هو العمل على زيادة الصادرات اللبنانية الى اوروبا من اجل مساهمتها في زيادة حجم الإقتصاد الوطني ولخلق فرص عمل واستثمارات جديدة ومشتركة ، كما البحث عن حلول للخروج من هذه الازمة الاقتصادية في ظل التأثير الضاغط للأزمة السورية على كافة القطاعات اللبنانية والعجز المتنامي في الميزان التجاري بين لبنان ودول الاتحاد0**